

Distr.: General
26 May 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

نيوزيلندا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.14-03464 040614 050614



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 0 3 4 6 4 *

- ١- ترخّب نيوزيلندا بالتوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلّق بها، الذي جرى في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وعقب الاستعراض، اجتمعت الحكومة بالمنظمات غير الحكومية، والأشخاص المهتمين، واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان وتلقت ١١ ورقة معلومات من منظمات المجتمع المدني.
- ٢- وكما هو مبين أدناه، تقبل نيوزيلندا ١٢١ توصية وترفض ٣٤ توصية. والتوصيات المقبولة هي التوصيات التي نؤيدها تماماً وننفذها عملياً. ورفضنا توصيات لعدة أسباب. بالنسبة للتوصيات التي تتناول مجالات مختلفة، قد نقبل فقط جزءاً من التوصية. وبالنسبة لتوصيات أخرى، قد نقبل روح التوصية، لكننا لا نستطيع الالتزام بأي طريقة تنفيذ مقترحة بعينها. وقد أشرنا في ردودنا إلى المنطق الذي يحكم قرارنا في هذا الصدد.
- ٣- وتعي حكومة نيوزيلندا أن بعض القضايا التي أثارها لجنة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في ورقات المعلومات التي قدمتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل لم تنعكس في الحوار التفاعلي وفي توصيات الفريق العامل، ومنها على سبيل المثال، القضايا المتعلقة بالإجهاض المباح، والحقوق المرتبطة بالميل الجنسي، والهوية الجنسية، وحاملي صفات الجنسين. وننوي متابعة هذه القضايا على نحو منفصل من التزامنا بمواصلة العمل مع المجتمع المدني بشأن الاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - المعاهدات الدولية

٤- التوصيات المقبولة

- ١، ٣، ٤: ستنظر نيوزيلندا في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بما يتماشى مع عملياتها المحلية، وذلك قبل الاستعراض الدوري الشامل الثالث الخاص بها.
- ٦، ٧: تشرع نيوزيلندا في العملية المحلية لدراسة الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٥: ستنظر نيوزيلندا في الآثار المترتبة على التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلّق بإجراء تقديم البلاغات، كجزء من التزامها باتفاقية حقوق الطفل.
- ٢٥: ستتمكن نيوزيلندا من التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة بمجرد مواءمة قوانينها الداخلية مع متطلبات المعاهدة.

٥- التوصيات المرفوضة

- ٢، ٥، ١٠، ٢٤: تقبل نيوزيلندا روح هذه التوصيات، لكنها لا تستطيع قبولها بالكامل. ويجب أن ينظر برلمان نيوزيلندا في جميع المعاهدات قبل التصديق عليها.
- ٨، ٩: رغم أن نيوزيلندا لا تنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في هذه المرحلة، فإنها قد تعيد النظر في ذلك لاحقاً.
- ١١، ١٢: تنظر نيوزيلندا في بدء العملية المحلية لدراسة الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، (انظر الرد على التوصية ١١).
- ١٣، ١٤: لن تصدق نيوزيلندا على أية اتفاقيات ولن تطبق أية معايير دولية لا تتماشى مع ترتيباتها القانونية والدستورية الفريدة ومع معاهدة وايتانغي.
- ١٦: ستنظر نيوزيلندا في الآثار المترتبة على التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات كجزء من التزامها باتفاقية حقوق الطفل.
- ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦: لا تنظر نيوزيلندا في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ثانياً- الإطار الدستوري والتشريعي

٦- التوصيات المقبولة:

- ٢٨: ستواصل نيوزيلندا تعزيز حقوق الفئات السكانية الضعيفة بشتى الوسائل.
- ٢٩، ٣١، ٤٧: مقبولة بالكامل.
- ٣٠، ٣٧: تلتزم نيوزيلندا بمعاهدة وايتانغي وهي تدعم العلاقات بين التاج والماورين. وتدرس الحكومة حالياً رداً على تقرير الفريق الاستشاري الدستوري، عقب عملية مراجعة الدستور.

٧- التوصيات المرفوضة:

- ٢٧: انظر التوصيتين ١٧ و ٣٣.
- ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥: أوصى الفريق الاستشاري الدستوري بمواصلة المناقشات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٦، ٣٩: يوفر الإطار التشريعي لنيوزيلندا الحماية من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس. ونحن نعمل بالفعل على معالجة مسألتي صحة وعمل الماوريين وشعوب جزر المحيط الهادئ الأصلية بوسائل أخرى.

٣٨: تلتزم الحكومة بمعاهدة وايتانغي وتدعم العلاقات بين التاج والماوريين، وهي تعمل مع الماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ الأصليين على موضوع التمييز.

ثالثاً - تدابير سياسة حقوق الإنسان

٨- التوصيات المقبولة:

٤٢، ٤٣: تقوم لجنة حقوق الإنسان بوضع خطة عمل وطنية ثانية لحقوق الإنسان.

٤٤: مقبولة بالكامل.

٩- التوصيات المرفوضة:

٤٥: إن لجنة حقوق الإنسان كيان مستقل من كيانات التاج. ويحدد قانون الكيانات التابعة للتاج لعام ٢٠٠٤ التعيينات التي يقوم بها الحاكم العام.

٤٦: يحدد البرلمان طبيعة اللجان البرلمانية، وتنظر جميع اللجان في آثار ما تضعه من تشريعات ذات صلة على حقوق الإنسان.

رابعاً - المساواة وعدم التمييز

الأطفال

١٠- التوصيات المقبولة:

٥٥، ٥٦، ٥٨، ١٤٢: ستواصل نيوزيلندا تعزيز حقوق الأطفال، لا سيما الأطفال المستضعفون والأطفال المعرضون للخطر، من خلال حملة أمور بينها مشروع القانون المتعلق بالأطفال المستضعفين وخطة العمل لصالح الطفولة. ويبين الرد الذي قدمته الحكومة إلى فريق الخبراء الاستشاري بشأن حلول مشكلة الفقر بين الأطفال برنامج عمل الحكومة لمكافحة الفقر.

٥٩: وضعت نيوزيلندا طائفة من التدابير الرامية إلى مكافحة الفقر الناجم عن تدني الدخل وتدابير مكافحة حالات المشقة.

٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧: يتمثل النهج الذي تتبعه الحكومة في معالجة مسألة الفقر في تعزيز الحراك الاجتماعي عن طريق العمل المأجور مدعوماً بالنمو الاقتصادي وتوقعات العمل الواضحة، وتحسين الأداء التعليمي، وفي الوقت نفسه ضمان أن تواصل شبكة أمان الضمان الاجتماعي في نيوزيلندا دعم الأشخاص الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم. وتواصل نيوزيلندا العمل على الحد من العنف ضد الأطفال.

٦٤: أدخلت نيوزيلندا تغييرات كبيرة على نظمها الخاصة بالمساعدة الاجتماعية. ويشمل ذلك تقديم دعم فردي لجميع الأشخاص، بمن فيهم الماوريون وسكان جزر المحيط الهادئ الأصليين.

٦٥ (أيضاً ٦٦): ستواصل نيوزيلندا السعي في سياساتها إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ الأصليين.

١٣٨: ستلجأ نيوزيلندا إلى وسائل مختلفة للتقيد بالمبدأ الذي تقوم عليه هذه التوصيات. وقد حددت الحكومة هدفاً مفاده أن ٩٨ في المائة من الأطفال الذين سيلتحقون بالمدارس عام ٢٠١٦ سيحظون بتعليم للطفولة المبكرة من نوعية عالية. وتوفر الحكومة التمويل اللازم لدعم مقدمي خدمات التعليم للطفولة المبكرة، بمن فيهم من يقدمون هذه الخدمات إلى أكثر الأطفال ضعفاً.

١٣٩، ١٤٠، ١٤١: تضمن نيوزيلندا بالفعل حصول الأطفال على تعليم مجاني.

١١- التوصيات المرفوضة

٥٤: تواصل نيوزيلندا التقدم نحو امتثال أكبر لمبادئ وأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وأينما ينعدم الاتساق، ستغتنم نيوزيلندا فرصة وضع أو مراجعة السياسات والتشريعات لتعزيز إدماج مبادئ الاتفاقية وأحكامها.

الشعوب الأصلية

١٢- التوصيات المقبولة

٧٦: ركزت نيوزيلندا بقدر أكبر على العمليات المثبتة بالأدلة لزيادة أثر الخدمات إلى الحد الأقصى.

٧٨: ستقيد نيوزيلندا بالمبدأ الذي تقوم عليه هذه التوصية من خلال استراتيجية كاهيكتيا - تسريع النجاح ٢٠١٣-٢٠١٧.

٧٩، ٨٠: وضعت نيوزيلندا أهدافاً واضحة لتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية، وأعطت توجيهات إلى وكالاتها للعمل بشكل تعاوني مع منظمات المجتمعات المحلية.

٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٣٣: ستواصل نيوزيلندا التركيز على مجموعات الماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ الأصليين في سياق العمل على الحد من الجريمة، بما في ذلك مسألة ارتفاع نسبتهم في نظام العدالة. ونيوزيلندا ملتزمة بزيادة مشاركة الماوريين في قوات الشرطة.

١٣٧: مقبولة بالكامل.

١٤٣، ١٤٤: تعمل نيوزيلندا لضمان النجاح الدراسي لجميع الأطفال والطلاب. ويتطلب ذلك، فيما يتعلق بالماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ الأصليين، اعتراف النظام التعليمي باحتياجاتهم وهويتهم ولغتهم وثقافتهم ودعمها وإدماجها في تجارب التعلم الخاصة بهم.

النساء

١٣- التوصيات المقبولة

٩١، ٩٢: نيوزيلندا ملتزمة بإدخال تحسينات في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: استقلالية اقتصادية أكبر للنساء، وزيادة عدد النساء في المناصب القيادية، وتحسين حماية النساء من العنف. وتقدم وزارة شؤون المرأة خدمة ترشيحات تدعم النساء في المناصب القيادية بسبل شتى.

٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩: يوفر الإطار التشريعي لنيوزيلندا حماية شاملة من التمييز، بما في ذلك الحماية من التمييز على أساس نوع الجنس، وطائفة من التشريعات المحددة التي توفر حماية مباشرة أو غير مباشرة. كما تركز لجنة حقوق الإنسان، وهي مؤسسة مستقلة، على تحقيق التكافؤ في فرص العمل. وتعمل نيوزيلندا على معالجة الأسباب الأساسية للفجوة في الأجور بين الجنسين.

١٤- التوصيات المرفوضة:

٩٥: وضعت نيوزيلندا أولويات محددة تتمثل في توفير أكبر قدر من الفوائد للنساء وما يترتب على ذلك من منافع لنيوزيلندا (انظر الرد على التوصية ٩١). وترصد نيوزيلندا وضع النساء ووضع السكان عموماً، وقد حددت الأهداف أو الغايات المرتبطة بكل أولوية من الأولويات.

العرق

١٥- التوصيات المقبولة

١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤: يُعزّز مكتب الشؤون الإثنية التفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية ومشاركة كل شخص في جميع جوانب الحياة في نيوزيلندا، ويدير برنامجاً يسمى "بناء الجسور" وهو برنامج وُضع للترويج لقبول المسلمين في المجتمعات النيوزيلندية بإيجابية أكبر، ويوفّر التدريب في مجالي الوعي بالتنوع الثقافي والتواصل بين الثقافات، ويُقدم

خدمات لمساعدة المنظمات في وضع أو تحسين استراتيجياتها المتعلقة بإدارة التنوع الإثني في أماكن العمل.

الأشخاص ذوو الإعاقة

١٦- التوصيات المقبولة

١٠٥: وضعت نيوزيلندا خطة عمل للإعاقة بالاشتراك مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ استراتيجية الإعاقة تنفيذاً فعالاً. ومن المزمع أن تُحدَّث الاستراتيجية عام ٢٠١٥.

١٣٦: تستكشف نيوزيلندا الخيارات الممكنة لتحسين صحة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وتنوي العمل مع قطاع الإعاقة الذهنية حول كيفية تيسير حصول هذه الفئة على الرعاية الصحية.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

١٧- التوصيات المقبولة

١٤٦: يحمي قانون الهجرة لعام ٢٠٠٩ مقدمي خدمات التعليم من الملاحقة القضائية عندما يُسجلون أطفالاً مقيمين بصورة غير شرعية في نيوزيلندا. ويتمشى هذا التغيير مع أي قرار تتخذه نيوزيلندا في المستقبل لسحب التحفظ على المادة ٢.

١٤٧، ١٤٨: تُقر نيوزيلندا بأن إدماج المهاجر في أماكن العمل والمجتمعات المحلية يتطلب إجراء إصلاحات تتعلق بجميع فئات المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. ويشترك في تيسير هذا الاندماج العديد من الوكالات الحكومية.

١٤٩: تنظر نيوزيلندا في جميع وسائل تيسير تطبيق قانون الهجرة تطبيقاً منهجياً وحصيفاً قبل إصدار أمر باحتجاز الأفراد. وعندما يتعين احتجاز شخص ما، تضمن نيوزيلندا وجود إمكانية لإجراء ما يتعلق بالهجرة بشأن ذلك الشخص في المستقبل المنظور.

١٥٠: بموجب قانون الهجرة لعام ٢٠٠٩، فإن الفرق الوحيد في التعامل مع ملتمسي اللجوء الذين يصلون بأعداد كبيرة هو السماح باحتجازهم لفترة لا تتجاوز ستة أشهر. بموجب مذكرات توقيف جماعية. إنها آلية إدارية تنطوي على عدد من أشكال الحماية التي وُضعت لضمان عدم استخدامها إلا بطريقة تتماشى تماماً مع التزامات نيوزيلندا في مجال حقوق الإنسان.

١٥١: جرى تقييم التدابير الواردة في القانون مقارنة بالصكوك الدولية التي وقَّعت عليها نيوزيلندا.

١٥٢: يتضمن قانون المحجرة ويُدوّن في القانون النيوزيلندي اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين. ويُدوّن القانون أيضاً بعض الالتزامات، ويُحدد الجهات المستهدفة من الوفاء بهذه الالتزامات، في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٨- التوصيات المرفوضة

١٥٣: لا تريد نيوزيلندا تجاهل ذلك كخيار في حال تغيّر الظروف. وأي استخدام لنيوزيلندا كمراكز خارجية لدراسة ملفات اللاجئين يتطلب تعديلات تشريعية.

توصيات عامة

١٩- التوصيات المقبولة

٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ١٤٥: مقبولة بالكامل.

٧٣: نيوزيلندا ملتزمة بالمضي في شراكاتها مع قبائل إيوي وهابو ووهاناو الماورية.

٧٤: على سبيل المثال، عزّز استثمار نيوزيلندا في نهج وهاناو أورا إمكانية وصول الماوريين وشعوب جزر المحيط الهادئ الأصلية إلى خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

٧٥، ٧٧: سواصل البحث عن سبل جديدة لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والقانونية بطريقة تلبّي احتياجات الأشخاص الذين يستفيدون من تلك الخدمات.

١٥٤: إن احترام حقوق الإنسان والخصوصية الفردية وتقاليد حرية التعبير في نيوزيلندا هي مبادئ توجيهية في مراجعة قانون مكتب أمن الاتصالات الحكومية لعام ٢٠٠٣. وكانت التعديلات التي أُدخلت على القانون متماشية مع قانون شرعة الحقوق لعام ١٩٩٠. وسيخضع قانون مكتب أمن الاتصالات الحكومية للمزيد من المراجعة عام ٢٠١٥.

خامساً- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

العنف ضد النساء والأطفال

٢٠- التوصيات المقبولة

١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨: تواصل نيوزيلندا التزامها بوضع حد للعنف ضد النساء، ووضع حد لإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. ويجري تنفيذ عدد من المبادرات ويتواصل العمل في هذا الشأن.

١٠٧، ١٢٧: تضع نيوزيلندا برنامج عمل للمضي في معالجة مشكلة العنف الأسري، وذلك من خلال فرقة العمل الحكومية المعنية بمسألة العنف داخل الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت نيوزيلندا خططاً وهي بصدد وضع خطط أخرى لمعالجة مجالات مُحددة من العنف ضد النساء والأطفال.

١٠٩: تعمل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتقييم الخدمات المتخصصة المتعلقة بالعنف الجنسي على وضع نُهج متكاملة لرصد أداء قطاع العنف الجنسي وتقييم مدى فعاليته.

١١٤، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦: تنفذ نيوزيلندا تدابير تشريعية وسياساتية لمنع العنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك مشروع قانون إصلاح إجراءات محكمة شؤون الأسرة. وتُقر نيوزيلندا بأهمية جمع بيانات دقيقة.

١١٨، ١١٩: في إطار المراجعة المشتركة بين الوزارات، وُضعت استراتيجية وطنية للوقاية الأولية من العنف الجنسي تتضمن التشجيع على سلوكيات آمنة وتتسم بالاحترام. وتُنفذ الحكومة مشروع قانون إصلاح إجراءات محكمة شؤون الأسرة، وهي ملتزمة بوضع سياسات وتدريبات ورسائل متماسكة تتعلق بالعنف الجنسي والترويج لها.

١٢١: لا تزال الوكالات الحكومية ملتزمة بالقضاء على العنف الجنساني. وبات تنفيذ التوصيات المذكورة باطلاً بحكم ما أُبجز من عمل بعد صدورها.

١٢٩، ١٣٠: تُطبّق نيوزيلندا تشريعات لمنع الزواج بالإكراه والزواج دون السن القانونية والمعاقبة عليهما. ووافقت الوكالات الحكومية المعنية على العمل على تحديد ودعم ضحايا الزواج بالإكراه والزواج دون السن القانونية. وتُطبّق نيوزيلندا أيضاً تشريعات لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومكافحة هذه الممارسات.

٢١- التوصيات المرفوضة

١١٣: تهدف خطة العمل لصالح الطفولة إلى حماية الأطفال المستضعفين من سوء المعاملة. وتُطبّق نيوزيلندا برامج أخرى للتصدي لعنف العشير وفق الأطفال.

التوصيات الأخرى

٢٢- التوصيات المقبولة

١٣١: تتخذ الحكومة حالياً خطوات تشريعية لضمان امتثال تشريعات نيوزيلندا الخاصة بمكافحة الاتجار امتثالاً تاماً لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

١٣٤: تواصل نيوزيلندا دعمها للأسر/الموسّعة في نيوزيلندا من خلال التشريعات ومختلف المبادرات.

١٣٥: مقبولة بالكامل.

١٥٥: إن التشريع الأساسي لمكافحة الإرهاب في نيوزيلندا هو قانون قمع الإرهاب لعام ٢٠٠٢، وهو يتوافق مع الضمانات القانونية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢٣- التوصيات المرفوضة

١٣٢: تشكّل الأسلحة المشلّلة للحركة خياراً تكتيكياً هاماً لضمان سلامة عامة الناس والشرطة، لأن أفراد الشرطة في نيوزيلندا لا يحملون أسلحة نارية في العادة. ويُراقب أي استخدام للأسلحة المشلّلة للحركة مراقبة دقيقة.

سادساً- الشعوب الأصلية

٢٤- التوصيات المقبولة

٤٠: يُشجّع الماوريون على طرح انشغالهم المتصلة بعملية مفاوضات التسوية. بموجب معاهدة وايتانغي مع المسؤولين والوزراء. وبوسع الماوريين أيضاً اللجوء إلى محكمة وايتانغي من أجل الاستفسار عن ادعاءات حرق التاج لمبادئ المعاهدة.

٤١: إن تعزيز العلاقة بين التاج والماوريين جزء لا يتجزأ من عملية التسوية. بموجب المعاهدة وهو حاضر في كل تسوية.

٨٥: انتهت الحكومة مؤخراً من التشاور بشأن مقترحات تتعلق بوضع استراتيجية جديدة للنهوض بلغة الماوري، وهي تنظر حالياً في الخطوات المقبلة.

٨٦، ٨٨: نيوزيلندا ملتزمة بالمضي في شراكتهما مع قبائل إيوي وهابو وواناو الماورية. وتُقرّ تشريعات شتى بحقوق ومصالح الماوريين وتنص عليها. ويجب النظر في معاهدة وايتانغي وإيلاء الأولوية لضمان تحديد مصالح الماوريين وإجراء المشاورات مع المجتمعات المحلية المعنية في مرحلة مبكرة. وتشير المبادئ التوجيهية التي وضعها التاج فيما يتعلق بالتفاوض على المطالبات التاريخية ضرورة ألا تؤدي التسويات بموجب المعاهدة إلى المزيد من الظلم.

٨٧: يوجد لدى وزارة التنمية الماورية برنامج عمل لفتح الباب أمام إمكانية استخدام الأراضي التي تخضع للملكية مطلقة وزيادة استخدامها (انظر التوصيتين ٧٩ و٨٤).

٨٩: يتماشى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية مع معاهدة وايتانغي، التي لا تزال الجهود الحكومية تركز عليها بهدف حلّ المسائل التي تهمّ الشعوب الأصلية لنيوزيلندا.

٩٠: يواصل المكتب المعني بالتسويات بموجب المعاهدة التفاوض بشأن تسوية المطالب التاريخية الناشئة عن انتهاك معاهدة وايتانغي، وذلك نيابة عن التاج. وعند اللزوم، تنص التسويات على ترتيبات حوكمة مشتركة للموارد الطبيعية بين السلطات المحلية والماورين. وتنظر الحكومة أيضاً في كيفية تحسين مشاركة الماورين في الحكم المحلي وفي عمليات إدارة الموارد.

سابعاً - زلازل كانتربيري

٢٥ - التوصيات المقبولة

٥١: توافق نيوزيلندا على تسريع عمليات إعادة البناء التي تدخل ضمن نطاق الخطط الحكومية.

٥٢، ٥٣: مقبولة بالكامل.

ثامناً - المساعدة

٢٦ - التوصيات المقبولة

٤٨، ٤٩، ٥٠: بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩، زادت نيوزيلندا تدريجياً مساعدتها الإنمائية الرسمية المعتمدة لرفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي. وبسبب الضغوطات الضريبية الكبيرة الناتجة عن الزلازل التي ضربت كرايست تشيرش، جرى توزيع الزيادات الأخرى المقررة لبلوغ هدف الـ ٦٠٠ مليون دولار نيوزيلندي على فترة زمنية أطول. ونحن الآن نتوقع بلوغ هذا الهدف في ٢٠١٥/٢٠١٦. ومنذ ٢٠٠٩/٢٠١٠، تستند الزيادات في ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية المعتمدة إلى الأداء والنتائج وليس إلى الأهداف المتعلقة برفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي.